لغته لبيرة بادياني بالحرف غير صاف لم يوثر وحكى الرويانى عن ابى عاصم
مؤدى ابن سريج قال النووى ابن سريج الى هذه المسئلة فقال لا تصح اماما لاثنين
وكانت لغته لبيرة وفى شرحها فاستحبت ان اقول له ها تصح اماما مسكن
الام وكاقلت له ها تصح اماما مى قال نعم واماما مى ايضا عبيرة وفيما
يجاب به اى بان تقضى الحرف المجهور عنه وكره وان اختلفا فى المانى كبان مجرا
عن السين مثلا لكن قال احدهما المستقيم بالمثلثة والاخر المستقيم بالمثناة
ونوع الادغام فيهما لكاد الحرف المجهور عنه نحو تاتاهم فى الفاتحة
او غيرها بدليل قوله كفاها ان لا قاف الفاتحة والمراد من تكرار الحرف وان
قدر على عدمه فلا شترط العذر وانما صحت صلاته به ذلك لان المكرر حرف
قوله فلا يصح اقتداء القارى اى مطلقا والاصلة ان امكنه التعلم ولا
صحت كانت امثلة به وكالفاتحة فيما ذكر بدلها ومن يحسن سبع
اياتٍ من غير الفاتحة لا يفتدى بمن لا يحسن الا الذكر وجبت الاعادة
اى ان بان بعد الفراغ من الصلاة فان بان فى اثنائها وجب استيانها
لتقصيره بترك البحث عنه يقتضى وجوب البحث عن حال الامام وفيه
نظر فلو قال تبين ان الامام ليس اهلا للامامة كان اولى قد قالوا فى
ثم البحر ولو اقتدى بمن جهل اسلامه او نسك فيه فلا قضا لان اقدامه على
الصلاة دليل ظاهر على اسلامه ولم يبن خلافه اهـ فلا يقبل خبره
وستثنى هذا من قولهم يقبل خبر الكافر فى فعل نفسه خفية كما
ما لو تاملها الماموم لم يدرها كان كانت بباطن الثوب ولو عيبة والظاهر
كلافها فى ما لو تاملها الماموم راها ولو كعيبة ويرفع الامر بصيرا
والبعيد قريبا فتامل فى الظاهر اى وفى الباطن ايضا كما هو معلوم
اهـ وحوى لو ردد الماموم فى صحة صلاة عندها اى عند الفقوه فيما
يقرح بانا الماموم دخل عالما بانه خنثى اما اذا لم يعلم بحنوثته لا يعيد
الصلاة ثم الفتح بالذكوره قاله لا يعيد ع الرملى واحاصل ان المقتدى
باحتى اما ان يكون رجلا او امراة او خنثى وكل اما ان يظن احتى

المقتدى

المقتدى به حاله الاقتداء رجلا او امراة او خنثى او لا يظن من حاله شيا فهذه
اربعة مضروبة فى الثلاث المتقدمة وكلها من الحاصل وهو الاثنا عشر يضرب
فى ثلاثة وهى احوال يتنوع الامام بعد الصلاة لانه اما ان يظهر كونه رجلا
او انثى او يبقى على حاله فهذه ست وثلاثون منها صور المراة المقتدية
الاثنا عشر صحيحة واربعة ايضا صحيحة وهى ما اذا ظنه كل من الرجل والخنثى
ذكرا حال الاقتداء وبان كذلك او لم يظهر شيا فاذا ذكرا والعشرون
الباقية باطلة عمادا واخطوا فيما لو اقتدى خنثى بانثى اعتقدها رجلا
ثم بانت انوثة الخنثى والمجتهد عندى صحة الصلاة جزما بالشبيه مع تبين ان
الماموم من يصح اقتداوه بالمراة ابن قاسم اما ان يكونا مسجد
هذه هى الاولى او غيره من قضا او بنا هذه هى الصورة الثانية
وتشمل ما اذا كانا لاحق وقضا وما اذا كانا لاحق بنا وما اذا كان احدهما لاحقا بنا
والاخر قضا او يكون احدهما مسجد والاخر كارجد فيه صورتان
واى موضع مبتدا اخبره جملة صلى اكد والرابط محذوف اى صلى
فيه لك وشد رجته قادم روهى كما ذكر اجد اى قدام بابه ممنوعا
عليه لاجله فى الاصح ولو خرج كما ذكر اجد او حجر عليه صيانة للمسجد
كرحبة الجامع الازهر التى بين الطرسية والابتاوية قلبت مسجد
فقط هجر ولم يعلم كونه شارعا قبل ذلك علم وقفيتها مسجدا ام جهل
امرها عملا بالظاهر وهو التحويط عليها وان كانت متهدمة غير محترمة
كما اقتضاه كلامهما وخرج بالرحبة الخرم وهو الوقف المتصل بالمسجد
لمصلحته كالصفة المعدة لجلوس الفقراء فيه فليس له حكم المسجد
بما مر وغيره ويلزم الواقف تمييز الرحبة عن الخرم بعلامة كما قاله
الزركشى لينطبق حكم المسجد عليه وعبارة بعضهم والفرق بين الرحبة والخرم
اما حوط عليه لاجل القائم او قامة فهو خرم وما حوط لصون
المسجد فحكم المسجد ويسمى رحبة اهـ وقوله ويلزم الواقف تمييز
الخ لعله لعلمنا انما تميز الا بالقصد لا بالكيفية وانظر لو احتمل كونها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)